الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج160/01(09/23)/14-خ(11209)

كلمة

معالي السيد أحمد على الصايغ

وزير دولة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (160)

القاهرة:

الاربعاء 6 سبتمبر/أيلول 2023

وزعت دون إلقاء

معالي/ ناصر بوريطه، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، رئيس الدورة العادية (160) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن نتقدم بالتهنئة إلى معالي/ ناصر بوريطه، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج للمملكة المغربية الشقيقة، بمناسبة ترأسه لأعمال الدورة العادية (160) لمجلس جامعة الدول العربية، وأتوجه بالشكر لمعالي/ سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة، على رئاسة الدورة السابقة (159)، والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

في ظل ما يشهده عالمنا من نزاعات وتوترات وتحديات غير مسبوقة ومقابل كل ما نبذله جميعاً في سبيل مواجهة كل هذه التحديات والعيش سوياً في بيئة آمنة ومستقرة، يظهر أمامنا متطرفون، تطاولوا على المصحف الشريف، القرآن الكريم، ولجؤوا إلى حرق نسخ منه، وذلك في تحدٍ سافر ومستفز لمشاعر الشعوب الإسلامية وفعل يؤجج الكراهية والغضب، وإننا إذ نؤكد رفضنا لكافة الممارسات التي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية، نرفض استخدام حرية التعبير كمسوّغ لمثل هذه الأفعال الشنيعة، ونشير إلى أن خطاب الكراهية والتطرف يتناقض مع الجهود الدولية الساعية لنشر قيم التسامح والتعايش والسلام بين الشعوب، ومن هنا، نشدد على أهمية احترام الرموز الدينية والمقدسات والابتعاد عن التحريض والاستقطاب، والعمل معاً من أجل دعم المبادئ العالمية للتسامح والتعايش السلمي وتنفيذها لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

إن عدم اتخاذ الدول المعنية إجراءات رادعة لمنع مثل هذه الأعمال والتصدي لخطاب التطرف والكراهية والتحريض، يتعارض مع مسؤولياتها بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم

(2686) الصادر بتاريخ 15 يونيو 2023 بإجماع الدول الأعضاء بعنوان "التسامح والسلام والأمن الدوليين"، والذي يقر للمرة الأولى بأن خطاب الكراهية والتطرف يؤثر سلبا على حالة السلام والأمن الدوليين، ويمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وتصاعد التوتر والعنف، وتكرار النزاعات في العالم.

وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى البناء على ما تم تضمينه في قرار مجلس الأمن رقم 2686 (2023) من التزامات، والعمل على ترسيخ وتجذير ارتباط التسامح بالسلام والأمن الدوليين، وقيام الدول والمجتمعات بنشر مبادئ وثقافة التسامح، وأهمية استمرار الممثل العربي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الدفع بأجندة التسامح والسلام والأمن الدوليين في برنامج مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة وتعاون كافة الدول الشقيقة والصديقة في هذا المسار.

ونرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرار مكافحة الكراهية الدينية بتاريخ 13 يوليو 2023، ونؤكد على التزام دولة الإمارات بصفتها عضوا في مجلس حقوق الانسان للفترة 2022-2024 وعضواً غير دائماً في مجلس الأمن الدولي للفترة 2022-2023، بدعم التفاهم المشترك وتعزيز جسور التواصل والحوار بما يساهم في الاستقرار والازدهار إقليميا ودولياً، وسعيها، على الدوام، إلى تجسيد

الأخوة الإنسانية واحترام حرية المعتقد الديني، وستواصل دولة الإمارات كافة جهودها الداعمة للتسامح والاعتدال، والرافضة لكل الأعمال التي تسعى إلى نشر خطاب الكراهية والتطرف.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لم يختلف المشهد الجيوسياسي كثيرا في الساحة الدولية منذ الدورة (159) في مارس 2023، بل ازدادت حالة الاستقطاب والانقسام في النظام الدولي حدة، لذا فلابد من إعادة التأكيد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعبر عن ازدياد قلقها من تداعيات هذا الوضع على السلام والأمن والإستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونجد أنه من الضروري التأكيد، مرة أخرى، على ما نؤمن به من أهمية التمسك بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والعمل متعدد الأطراف، واحترام مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والإيمان الراسخ بأن الدبلوماسية لا تزال الوسيلة الأنجع لحل الأزمات، ودعم استخدام الحوار والمفاوضات كأداة لا غنى عنها لمعالجة الصراعات القائمة إقليميا ودوليا.

وإننا في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ نركز على نهج تعزيز جسور التواصل واعتماد الحلول السياسية والدبلوماسية في الخلافات

بين الدول، فإننا نجدد الدعوة هنا لإيران إلى الرد الإيجابي على دعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وإننا نلاحظ أفعالا تستوجب التنبيه والاستنكار وهي قيام إيران بإجراءات ومواقف تصعيدية من قبل مسئوليها، بما في ذلك الزيارات المتكررة للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، واعتزامها بناء مستوطنات بشرية غير شرعية في هذه الجزر، وإقامة أنشطة استفزازية رياضية وسياحية عليها، وكذلك إطلاق مناورات بحرية عسكرية وتنفيذ تمارين قتالية من جزيرة أبوموسى المحتلة التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، بتاريخ 1 أغسطس 2021. مما يعد تصعيدا للتوتر يزيد من مخاطر تهديد أمن الملاحة وممرات إمدادات الطاقة والتجارة الدولية، ويتناقض مع المساعي الإقليمية للتهدئة وإعادة بناء العلاقات بما يعزز جسور التواصل والحوار والحرص على العمل المشترك من أجل استقرار وازدهار المنطقة.

ونؤكد اعتبار أن كل هذه الإجراءات التصعيدية والادعاءات الإيرانية الاستفزازية تتناقض مع الرغبة المعلنة لخفض التصعيد في المنطقة ومع التوجهات الإيجابية في علاقة الإمارات العربية المتحدة

وجمهورية إيران الإسلامية، ومع التوجه العام في المنطقة الساعي إلى تجنب التصعيد والحرص على تعزيز جسور التواصل والبحث عن حل الخلافات بالحوار واحترام سيادة الدول والعمل المشترك من أجل الاستقرار والإزدهار للمنطقة وشعوبها.

ونؤكد على أن الإجراءات التصعيدية والادعاءات الإيرانية لا تغير من طبيعة النزاع القائم على هذه الجزر، ولا تضفي أي مشروعية على الاحتلال الإيراني، ولا ترتب أية حقوق إيرانية في هذه الجزر. ونجدد الدعوة هنا لإيران إلى الرد الإيجابي على دعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لا زالت جملة من التحديات ماثلة أمامنا، فمن تحديات التعافي من أزمة كوفيد-19، إلى تحديات أزمة الغذاء التي يواجهها العالم وتداعياتها السلبية على الدول العربية، إلى تحديات التغير المناخي وشح المياه، إلى تحديات الأمن والإستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب، كلها تتطلب عملا عربيا مشتركا جادا ومعالجات حكيمة وعقلانية مبتكرة.

فنحن ندرك بأن مجرد المحافظة على ما تم إنجازه في مكافحة جائحة كورونا المستجد بحد ذاته ليس حلا، فلا بد من الاستمرار في بناء القدرات والممكنات والبيئة الصحية المحلية والإقليمية التي تؤمن تحصين دولنا لمواجهة التحديات المستقبلية لأية جوائح أو أوبئة والتغلب عليها.

وفي مواجهة تحديات التغير المناخي، فإننا نؤكد على أهمية العمل معا لمواجهة التحديات العالمية المتعلقة بتغير المناخ ودعم التنمية المستدامة والالتزام ببذل كافة الجهود لمعالجة هذه القضية الملحة، ونشير إلى أن دولة الإمارات تستضيف مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي القادم (COP28) بمدينة إكسبو دبي في نوفمبر - ديسمبر 2023 تحت شعار "نتحد، ونعمل، وننجز"، والذي تواصل بلادي الاستعداد والتحضير له بنشاط وزخم كبيرين، ونعول على النجاح في التوصل إلى الإجماع في سبيل تحويل الأقوال والتعهدات إلى أفعال وإجراءات، ونعمل على أن يكون (COP28) مؤتمرا جامعا لكل أصحاب المصلحة من حكومات وقطاع خاص وشباب ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأجندة الدولية للعمل المناخي وتحول الطاقة، وتحقيق تقدم فعلي في مختلف المسارات.

ونؤكد على أن مؤتمر الأطراف COP28 يشكل فرصة عالمية مهمة للتوافق على العودة إلى المسار الصحيح لمواصلة الالتزام بأهداف اتفاق باريس، ولضمان العمل المشترك لاتخاذ إجراءات فعالة وحاسمة تؤدي إلى نتائج تحقق تطورا جوهريا في العمل المناخي، بما في ذلك معالجة نتائج الحصيلة العالمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات اتفاق باريس، والتغلب على التداعيات، ومعالجة تحديات إجراءات التكيف، والوفاء بمتطلبات مسائل الخسائر والأضرار.

ودولة الإمارات مصممة على تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 من خلال الإستراتيجية الوطنية الطموحة، وبناء الشراكات الإقليمية والدولية، ومد جسور التعاون الدولي، انطلاقا من رؤية قيادة دولة الإمارات التي تعتبر أن العمل المناخي فرصة لتنمية الاقتصاد وتنويعه عبر مختلف القطاعات.

ومن هنا نتطلع إلى مشاركة وإسهامات الأشقاء في الدول العربية في إنجاح مؤتمر (COP28) بما يخدم مستقبل استقرار وازدهار المنطقة، والتغلب على التحديات المناخية والبيئية القائمة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

منذ الدورة (159) لمجلسنا الموقر وحتى الآن تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيدا مقلقا يهدد بتقويض حل الدولتين وسد طريق عملية السلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فاستمرار الأعمال الهمجية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون في مدن ومخيمات الضفة الغربية والاقتحامات المتكررة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، وما صاحبها من تحريض عنصري وخطاب كراهية من بعض المسؤولين الإسرائيليين تدفع الأوضاع مرة أخرى إلى التصعيد والعنف والمواجهات التي تهدد بخروج الأوضاع عن السيطرة، في ظل غياب أفق سياسي للصراع القائم. لذا نرى أهمية أن يولي المجتمع الدولي الوضع الفلسطيني أولوية عالية للدفع بمسار سياسي، وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية لوضع حد لكل ما يهدد إحياء عملية السلام، ووقف كافة الممارسات غير الشرعية والقمعية تجاه الفلسطينيين ومدنهم وقراهم، ومواجهة عنصرية وعنف المستوطنين الإسرائيليين وردع اعتداءاتهم.

كما نجدد التأكيد على ضرورة إنهاء الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وأهمية توفير الحماية الكاملة له، واحترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في مدينة القدس بموجب

القانون الدولي، والتزام كافة الأطراف بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس.

ونؤكد مرة أخرى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعم لكافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وخلق بيئة مناسبة تتيح العودة إلى مفاوضات جدية تفضي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم. ونثمن الدور الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقتين في هذا الصدد.

وفي الوضع اليمني، نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، وعلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية الشقيقة في قيادة تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة بما يحقق مصلحة الشعب اليمني الشقيق. وبالمثل ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن والجهود الأخرى الهادفة إلى إيجاد آلية لوقف دائم وشامل لإطلاق النار والبدء بحوار جاد للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للأزمة اليمنية،

ونعرب عن قلقنا من تعنت جماعة الحوثيين واستمرارها في مهاجمة المنشآت المدنية والنفطية وتهديد خطوط الملاحة الدولية، ونؤكد على أهمية الضغط على الحوثيين وتحميلهم مسؤولية تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن ودفعهم إلى الانصياع لمتطلبات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وفي الشأن السوري، نرحب بنتائج اجتماع لجنة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسوريا مع وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجهورية العربية السورية الشقيقة، في القاهرة بتاريخ 15 أغسطس 2023، والذي تم خلاله التوافق على منهجية عمل اللجنة مع الحكومة السورية باعتباره أحد المحاور الرئيسية على طريق إنهاء الأزمة وتحقيق التسوية السياسية والمصالحة الوطنية في سوريا، وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية إبقاء هذا الزخم من التضامن العربي والاهتمام بالملف السوري لإنهاء الأزمة السورية وتحقيق كل ما يتطلع إليه الشعب السوري الشقيق، ومساعدة سوريا في العودة إلى محيطها العربي، ورفض التدخلات الإقليمية والأجنبية في الشأن الداخلي لسوريا.

وبشأن السودان، تتابع دولة الإمارات بقلق بالغ تطورات الأزمة في السودان الشقيق، وتدعو كافة أطراف النزاع في السودان إلى

التهدئة وضبط النفس وخفض التصعيد والعمل على إنهاء الأزمة بالحوار والمضي قدما في المرحلة الانتقالية كما تؤكد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين والمنشآت المدنية والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية والاغاثية للمناطق المتضررة، معربين عن أملنا بالتوصل إلى توافق وطني يجنب الشعب السوداني المزيد من المعاناة وصولاً إلى الاستقرار السياسي والأمني المنشود في السودان.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، نعرب عن قلقنا من تطورات الأوضاع في العاصمة الليبية طرابلس، وندعو الأطراف كافة إلى خفض التصعيد ووقف الاقتتال واللجوء إلى الحوار والطرق السلمية لحل الخلافات، كما نحث على الحفاظ على سلامة المدنيين والمقرات الحكومية والممتلكات، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، للخروج من الأزمة الراهنة، إذ نجدد موقف دولة الإمارات الداعي إلى الحل السلمي للأزمة الليبية ، ودعمها الكامل لما يحفظ أمن واستقرار ووحدة ليبيا، وفق مخرجات خارطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن، واتفاقية وقف إطلاق النار، لضمان نجاح الانتخابات وتطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو التنمية والاستقرار والازدهار.

وحول الأوضاع في العراق، تؤكد دولة الإمارات وقوفها وتضامنها مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، وتتطلع إلى عراق مستقر ومزدهر، وتدعم كل ما يحقق للعراق أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وتدعو إلى عدم التدخل في شئون العراق الداخلية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

يسعدنا أن نشارك أشقائنا العرب بما حققه "برنامج الإمارات للفضاء" ولا زال من إنجازات وطنية وعربية بامتياز، حيث أن رائد الفضاء الإماراتي سلطان النيادي سجل إنجازاً عربياً تاريخيا جديداً كأول رائد فضاء عربي يسير في الفضاء خارج المحطة الدولية، ضمن مهام البعثة 69 الموجودة على متن المحطة، كما أن الدولة تستعد لإطلاق القمر الصناعي "محمد بن زايد سات MBZ-SAT "، في عام 2024، وهو أكبر الأقمار الاصطناعية وأكثرها تقدماً في المنطقة في مجال صور الأقمار الاصطناعية عالية الدقة، كلها إنجازات مبعث للفخر لنا جميعاً، وهنا نؤكد أن لدى دولة الإمارات رؤية وطموح لا حدود لها وستواصل تعزيز إسهاماتها العلمية في مجال الفضاء بالتعاون مع شركائها.

كما حققت دولة الإمارات تقدما آخر في تصدّرها لدول المنطقة، وحلولها ضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في أكثر من أربعين مؤشر

من مؤشرات التنافسية الرئيسية والفرعية بما في ذلك: الأداء الاقتصادي، والتجارة العالمية، ومعدلات التوظيف، وتكيفية السياسات الحكومية، وتشريعات الأعمال، والإطار المجتمعي، والبنية التحتية، وغيرها،، فأولويتنا هي للتنمية والإزدهار والتطور واستشراف المستقبل.

وفي هذا الصدد فإننا نثمن قرار مجموعة البريكس (BRICS) بدعوة دولة الإمارات للعضوية الكاملة في المجموعة، ونتقدم بالتهنئة للأشقاء في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والدول الصديقة الأخرى، المدعوة للعضوية ابتداءً من الأول من يناير 2024. وتتطلع دولة الإمارات إلى العمل مع أعضاء المجموعة من أجل رخاء ومنفعة جميع دول وشعوب العالم، كما عبر عن ذلك صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. وكما قال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية: ((يشكل هذا التطور جزءا من أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز الحوار البناء من خلال منصات فاعلة تثمل اقتصاديات الدول النامية والناشئة، والتركيز على الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل والحفاظ على علاقات إستراتيجية واقتصادية متوازنة، بما في ذلك مع المنظمات الدولية في نظام عالمي دائم التطور)).

ومن هذا المنطلق، تحرص دولة الإمارات على مواصلة التزامها ببناء اقتصاد معرفي ومتنوع قوامه التقدم العلمي والتكنولوجي وتعزيز الشراكة الاقتصادية والتنموية في منطقتنا، وتعمل على مواصلة تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها واستدامته واستكشاف فرص جديدة، كما أنها تدعم مسارات التعاون الاقتصادي المشترك بين دول العالم، وبما يضمن نمو وازدهار الاقتصاد العالمي، ما من شأنه تحسين جودة حياة شعوب العالم، فضلاً عن المبادرات الريادية للدولة في دعم وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، في ظل البنية التحتية المهيئة والتشريعات والقوانين المرنة التي استحدثتها الدولة مؤخراً في ضوء مستهدفات مشاريع الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071.

وفي الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدماً بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،